العرب
الأربعاء 2021/08/25
السنة 44 العدد 12159

رقابة غير معترف بها

إنكار الرقابة على محتوى الإعلام الأردني هروب من الواقع

هيئة الإعلام الأردنية تسعى لفرض نفسها بإجراءات تتجاوز صلاحياتها

يقتضي عمل هيئة الإعلام الأردنية إصدار تقرير رصد يومي لأي مخالفة تصدر عن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، لكن نفي مدير عام الهيئة للدور الرقابي لها، طرح تساؤلات حول حقيقة مهمتها خصوصا بعد اقتراحه رفع رسوم ترخيص وسائل الإعلام في ظرف استثنائي.

عمان – تفاجأ الوسط الإعلامي في الأردن بتصريحات مدير عام هيئة الإعلام طارق أبوالراغب حول عمل الهيئة وعدم تدخلها في مراقبة المحتوى الإعلامي، رغم أن موقع الهيئة الإلكتروني يقول إن من مهام الهيئة متابعة مضامين محطات البث الإذاعي والتلفزيوني، وسبق أن وجهت إنذارات لمؤسسات إعلامية على خلفية ما تبثه.

وقال أبوالراغب في برنامج نبض البلد الاثنين على قناة "رؤيا" المحلية إن "الهيئة لا تكمم الأفواه ولا تتدخل في أي محتوى ولا بأي شكل من الأشكال، وإنها ليست من مسؤوليات الهيئة".

وأضاف أن "المحتوى الذي تقدمة المؤسسات الإعلامية والصحافية هو حق لها، وأن ما يهمنا بالمحصلة الشكل والإطار التنظيمي".

ويقتضي عمل هيئة الإعلام إصدار تقرير رصد يومي لأي مخالفة لأحكام القانون تصدر عن أي محطة إذاعية أو تلفزيونية. كما تراقب الهيئة كل المسلسلات والبرامج التي تقوم المؤسسات الإعلامية بشرائها قبل بثها، وهذا الأمر أيضا يخالف تصريحات أبوالراغب. وهو ما طرح تساؤلات حول وجود تضارب بين تصريحات أبوالراغب، وبين حقيقة مراقبة الهيئة لما تبثه وسائل الإعلام المرئية.

وتأتي تصريحات أبوالراغب وسط حالة من الغضب يعيشها الوسط الإعلامي بسبب رفع رسوم ترخيص المواقع الإلكترونية، والتي بررها رئيس الهيئة بأنها رسوم وليست جباية، وجاءت للتنظيم والرقابة.

وتمسك أبوالراغب بعدم سحب أنظمة الإعلام المعدلة التي رفعتها الهيئة إلى الحكومة هذا الأسبوع، متضمنة رفع رسوم تجديد ترخيص المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى فرض رسوم على البثّ المباشر عبر الإنترنت، ضاربا عرض الحائط بطلب نقابة الصحافيين ومركز حماية وحرية الصحافيين الصريح والمباشر بسحب مسودات الأنظمة.

وساق أبوالراغب خلال استضافته في "راديو البلد" حجتين أساسيتين، الأولى أن تعديل تلك الأنظمة لازم من أجل مواكبة دمج هيئات المرئي والمسموع مع دائرة المطبوعات والنشر في هيئة الإعلام، وأن سحب الأنظمة المعدلة لن يحول دون إعادة تعديل الأنظمة، بحيث تتم مواكبة عملية دمج الهيئات.

أما الحجة الثانية التي تذرع بها أبوالراغب لعدم سحب مسودات الأنظمة المعدلة، فهي القول إن السحب ليس قرارا بيد الهيئة وحدها وإن هناك جهات أخرى لها علاقة بذلك، مع أن المنطق أن الهيئة التي رفعت التعديلات يُفترض أن تملك الحق في سحبها وتعديلها.

وانتقد صحافيون هذه المبررات على مواقع التواصل الاجتماعي، وطالبوا أبوالراغب بإبلاغهم بالجهات الأخرى التي لها علاقة بقرار سحب مسودات الأنظمة حتى يتوجهوا لها.

وأنشئت هيئة الإعلام بغية تنمية قطاع الإعلام والعمل على خلق مناخ استثماري سليم، لكن ما رفعته الهيئة من مقترحات للحكومة لإجراء تعديلات تتضمن رفع رسوم الترخيص للمواقع الإلكترونية، بدا غير مقبول لوسائل الإعلام في ظل المرحلة الاقتصادية الحساسة التي تمر بها بسبب جائحة كورونا، ومساهمة هذه المواقع في توفير فرص عمل لعدد كبير من الشباب، وسط توسع ملحوظ لرقعة الفقر والبطالة.

> الحكومة تتحدث يوميا عن أهمية دعم الإعلام، بينما تعديلاتها على الأنظمة تزيد من الأعباء المالية عليه

وينظر إلى الإعلام الإلكتروني في الأردن على أنه أكثر حرية من الإعلام التقليدي ويطرح قضايا أكثر جرأة، ويساهم في إسناد الإعلام الرسمي وتعويض قصوره في إيصال مشاكل الناس والتفاعل مع قضاياهم، مما يوجب تعزيزه لا تقييده.

ويبدو أن تصريحات أبوالراغب أثارت لغطا واسعا، ووضعت الحكومة في موقف محرج خصوصا أن رئيس الحكومة بشر الخصاونة ألمح إلى عدم ارتياحه للإعلام الإلكتروني، فيما أعرب وزير الدولة لشؤون الإعلام صخر دودين في تصريحات له عن ضرورة إيجاد حل لما تعانيه المؤسسات الصحافية.

وتساءل البعض عما إذا كانت الجهة التي قصدها أبوالراغب هي "جهة أمنية".

ودعا ائتلاف ناشري المواقع الإلكترونية تحت التأسيس الحكومة إلى تحمّل مسؤولياتها في دعم وسائل الإعلام الإلكتروني، جراء ما أصابها بسبب تداعيات جائحة كورونا.

وطالب الائتلاف في بيان الثلاثاء الحكومة أن تعمل فورا على سحب مشروع قدمه مدير عام هيئة الإعلام إلى ديوان الرأي والتشريع لرفع الرسوم على المواقع الإلكترونية، ومنع الهيئة من استثارة وسائل الإعلام بإجراءات غير نظامية، حيث أصدر مديرها تعميما طلب بموجبه من وسائل الإعلام تزويده ببيانات لا علاقة للهيئة بها.

وأكد ناشرو المواقع في بيانهم أهمية تشكيل مجلس إدارة لهيئة الإعلام يتولى رسم السياسات العامة ويحدد سبل تنفيذها.

وجاء في البيان "بالعودة إلى الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل هيئة الإعلام وتبين شروط ترخيص مختلف وسائل الإعلام، لم نجد ما يسمح لها بما أقدمت عليه سواء لرفع الرسوم أو طلبها بيانات خاصة بالمؤسسات الإعلامية".

واعتبر متابعون أن هيئة الإعلام تسعى إلى دور أكبر في المشهد الإعلامي عبر ممارسات تتجاوز صلاحياتها.

وأعلن مركز حماية وحرية الصحافيين رفضه للتعديلات الحكومية المقترحة على الأنظمة المتعلقة بعمل الإعلام، وخاصة رفع رسوم الترخيص، فيما طالب مجلس نقابة الصحافيين بسحب النظام المقترح.

وأرسلت هيئة الإعلام إلى رئاسة الوزراء تعديلات على نظام الرسوم لترخيص المطابع ودور النشر والتوزيع والدراسات والبحوث، ومكاتب الدعاية والإعلان والمطبوعات الدورية، بالإضافة إلى نظام إجازة المصنفات المرئية والمسموعة ومراقبتها، ونظام معدل لرخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني.

وأبرز التعديلات استيفاء 500 دينار (700 دولار) عند تجديد رخصة الموقع الإلكتروني بدلا من 50 دينارا (70 دولارا)، وفرض رسم قدره 2500 دينار (3500 دولار) على منح رخص بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية عبر الإنترنت.

وطالب مركز "حماية الصحافيين" في بيان الأحد الحكومة بالتراجع عن هذه التعديلات التي "تفرض قيودا على عمل وسائل الإعلام، ولا تتوافق مع المعايير الدولية لحرية التعبير والصحافة".

وقال "إن فرض رسوم مالية جديدة مهما كانت مسمياتها وغاياتها يشكل إرهاقا لوسائل الإعلام المختلفة، التي تعاني من تراجع إيراداتها في السنوات الماضية، ومن تفاقم أزمتها مع جائحة كورونا".

وأضاف أن "الحكومة تتحدث يوميا عن أهمية دعم الإعلام الوطني، وفي الممارسة تقدم تعديلات على الأنظمة تزيد من الأعباء المالية المترتبة عليها".

ونبه "حماية الصحافيين" إلى أن التعديلات المقدمة إلى مجلس الوزراء "تثير القلق والمخاوف، ولا يمكن أن تسهم في تعزيز المهنية أو الحد من الإشاعات أو الإساءة للسمعة"، مشيرا إلى أن "الهدف الذي ستحققه يتمثل في تقليص عدد المؤسسات الإعلامية، وهذا يؤثر على تعدديتها وتنوعها، بالإضافة إلى الحد من فضاء الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي واستخداماتها".

مقاطعة أخبار القوات المسلحة بعد الاعتداء على صحافي سوداني

الخرطوم – أعلن صحافيون سودانيون مقاطعة أخبار القوات المسلحة لمدة ثلاثة أيام، ونفذوا وقفة احتجاجية الثلاثاء أمام مجلس الصحافة والمطبوعات الصحافية في الخرطوم، احتجاجا على الاعتداء بالضرب على الصحافي علي الدالي.

وتعرض الدالي وهو عضو اللجنة التمهيدية لاستعادة نقابة الصحافيين، لحادثة اعتداء من قبل عناصر تتبع لقوة نظامية في الخرطوم، ما استدعى نقله إلى المستشفى على وجه السرعة.

ووصفت اللجنة التمهيدية لاستعادة نقابة الصحافيين حادثة الاعتداء بـ"البربرية"، ورجحت أن وراءها أفرادا تابعين لهيئة الاستخبارات العسكرية التابعة للجيش السوداني.

ورفض الصحافيون في خمس هيئات ومنظمات مهنية صحافية في بيان مشترك "الاعتداءات على الصحافيين والإعلاميين، والتي بلغت قمة السوء والتنكيل، عبر الاعتداء غير القانوني والعنيف الذي أقدم عليه أفراد من منسوبي الاستخبارات العسكرية ضد الصحافي الدالي وعدد من المواطنين".

وقالوا إنه سيتم تسليم مذكرة لمجلس الصحافة تتضمن العديد من المطالب لحماية الصحافيين وضمان عدم إفلات المعتدين من العسكريين من العقاب خاصة بعد تكرر ظاهرة الاعتداءات على الإعلاميين، ومقاطعة أخبار القوات المسلحة السودانية وكافة أنشطتها وفعالياتها لمدة ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ الوقفة.

وأعلنت وزارة الثقافة والإعلام السودانية أنها تابعت تفاصيل حادثة الاعتداء على الدالي، وأكدت في بيان أنها ستعمل وبالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية في الأجهزة الأمنية والشرطية ومنظومات الصحافيين والإعلاميين على منع تكرارها مستقبلا وبما يتماشى مع متطلبات الانتقال الديمقراطي وحماية الحريات الفردية والجماعية وحقوق المواطن السوداني وسيادة حكم القانون.

> وزارة الثقافة والإعلام السودانية: نعمل على إعداد قانون لحماية الصحافيين لمنع تكرار مثل هذه الممارسات

وأضافت الوزارة أنها تعمل عبر برنامج الإصلاح القانوني والتشريعي على إعداد قانون خاص بحماية الصحافيين وبما يمنع تكرار مثل هذه الممارسات وفي إطار توقيع السودان في التاسع من ديسمبر 2020 على "التزامات لاهاي لتعزيز حماية الصحافيين".

واحتل السودان المرتبة 159 من مجمل 180 دولة في العالم، في مؤشر حرية الصحافة لعام 2020، وفقا لتقويم منظمة "مراسلون بلا حدود" المستقلة المعنية بحريات الصحافة وحماية الصحافيين، متقدما 16 مرتبة عن موقعه العام الماضي، إذ جاء هذا التحسن بعد عام من الإطاحة بنظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير، حيث كانت أجهزة الأمن أساس الرقابة التابعة لذلك النظام.

وكان رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك قد أعلن عن قطيعة كاملة مع ممارسات النظام البائد بشأن التعاطي مع الصحافيين.

وأقر حمدوك في رسالة مطولة للصحافيين والمدونين، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، في الثالث من مايو الماضي، بوجود تحديات كبرى تواجه الصحافة حاليا، لكنه عبّر عن ثقته الكبيرة في إمكانية تجاوز هذا الوضع، استنادا لما للصحافة السودانية من إرث قديم وكبير.

ويخوض الإعلام السوداني معركة الحريات في مواجهة التحديات الداخلية التي تواجهها البلاد عقب تولي الحكومة الانتقالية. وبينما تنشغل وسائل الإعلام بالتمهيد للانتقال الديمقراطي بالبحث والتنقيب عن حقوقها، التي يمكن أن تساهم في ترسيخ إقامة نظام ديمقراطي تعددي وهو أحد الأهداف الرئيسية التي فجرت الثورة الشعبية، فإن الحكومة الانتقالية التي تولت مقاليد الحكم في هذه المرحلة مازالت تضع اللبنات للدفع بعملية التحول الديمقراطي بمنح حرية التعبير لوسائل الإعلام.

وتعد حرية وسائل الإعلام أهم مكونات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في السودان. إذ يتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي على شكل ووظائف تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.

تاريخ طالبان السيء مع الصحافة يجهض الثقة بتعهداتها للإعلام

كابول – ينظر العالم إلى عودة طالبان إلى السلطة على أنها ضربة خطيرة للمشهد الإعلامي الأفغاني الذي شهد نموا كبيرا بعد الإطاحة عام 2001 بأول نظام أسسته طالبان.

وشدد مسؤولو طالبان في الدوحة وأفغانستان بعد سقوط كابول على أنه يمكن لوسائل الإعلام مواصلة عملها بحرية مؤكدين أن الصحافيين لن يتعرضوا إلى الأذى أو المضايقة.

وعقدوا مؤتمرا صحافيا رسميا رد خلاله الناطق باسمهم ذبيح الله مجاهد على أسئلة اتسمت بالصراحة، حتى أن مسؤولا في طالبان أجرى مقابلة تلفزيونية أدارتها صحافية، في خطوة اعتبرت أشبه برسالة في هذا الصدد.

لكن كما هو الحال في ما يتعلق بتعهّدات الحركة بشأن قضايا مثل حقوق المرأة والعفو، لا يبدو أن الصحافيين الأفغان يثقون كثيرا في أن مسؤولي طالبان يعون ما يقولون.

وكان عدد كبير من الصحافيين من بين عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يحاولون الهرب من أفغانستان بعد استحواذ طالبان على السلطة خوفا من عمليات انتقامية عنيفة من قبل المسلحين، فالتطمينات التي أطلقتها الحركة المتشددة تقابل بشك لدى الصحافيين عند النظر إلى تاريخ طالبان في هذا الشأن.

ولم يكن هناك إعلام يذكر عندما حكم الإسلاميون أفغانستان من العام 1996 حتى 2001، إذ حظروا التلفزيون والأفلام ومعظم أشكال الترفيه الأخرى على اعتبارها غير أخلاقية. كما حظرت بعض المنتجات الإلكترونية باعتبارها غير إسلامية.

وواجه الأشخاص الذين ألقي عليهم القبض وهم يشاهدون التلفزيون عقوبة بما في ذلك تحطيم الجهاز. وكان من شأن امتلاك جهاز فيديو أن يعرّض صاحبه للجلد في مكان عام.

وفي إحدى المراحل كانت الشرائط المغناطيسية من أشرطة الكاسيت التي تم تدميرها تشاهد وهي ترفرف من غصون الأشجار في بعض أجزاء العاصمة كابول.

ولم تكن هناك إلا محطة إذاعية واحدة هي "صوت الشريعة" التي كانت تبث برامج دعائية وإسلامية.

وبعد سقوط طالبان عام 2001 بموجب ترتيب دعمته الولايات المتحدة شهد قطاع الإعلام في أفغانستان نموا ضخما بما في ذلك في الشبكات التلفزيونية والإذاعية الخاصة.

ولم يكن الأمر متعلقا بالأخبار وحدها إذ تم إنتاج أفلام ومسلسلات وبرامج عرض المواهب والأغاني المصوّرة.

وأصبح لدى أفغانستان اليوم أكثر من 50 محطة تلفزيونية و165 محطة إذاعية والعشرات من المنشورات، وفق ما أفادت منظمة مراسلون بلا حدود الشهر الحالي نقلا عن اتحاد الصحافة الوطني.

واتسع نطاق استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، خصوصا عبر الهواتف الذكية في السنوات الأخيرة.

ولعل الأمر الذي كان لافتا أكثر من غيره هو أن انفتاح الإعلام الأفغاني فتح مساحة وفرصا للنساء اللواتي تم استبعادهن من الحياة العامة والتعليم وسوق العمل في عهد طالبان.

وعملت المئات من النساء حول البلاد أمام أو خلف عدسات الكاميرات كصحافيات ومنتجات ومذيعات ومؤديات.

كما عمل العشرات من الصحافيين الأفغان في وسائل إعلام أجنبية.

لكن في الأسابيع الأخيرة توقفت العشرات من الشبكات التلفزيونية والإذاعية عن البث أو سيطرت عليها طالبان أثناء عملياتها العسكرية للسيطرة على مختلف مناطق البلاد قبل الوصول إلى كابول.

ورغم الوعود التي قطعها أبرز ناطق باسم الحركة، ذكرت تقارير بأن مقاتلي طالبان يفتّشون منزلا تلو الآخر بحثا عن معارضيهم بمن فيهم صحافيون.

وأفادت شابنام داوران الصحافية في هيئة "آر.تي.أي" الحكومية للبث الأسبوع الماضي بأنه طُلب منها المغادرة نظرا إلى أن "النظام تغيّر". وقالت "حياتنا مهددة".

بدورها قالت مذيعة التلفزيون الوطني خديجة أمين إن طالبان منعتها من الدخول إلى التلفزيون الخميس الماضي، وقال لها عناصر من الحركة "إننا لا نسمح بظهور وجه المرأة على التلفزيون".

وتفيد تقارير بأن العديد من الصحافيين الأفغان تواروا عن الأنظار أو يحاولون مغادرة البلاد على متن الرحلات المخصصة لعمليات الإجلاء من كابول.

وغادر العديد من العاملين لدى وسائل إعلام أجنبية، لكن الوضع صعب للغاية بالنسبة إلى أولئك الذين لا يتمتعون برعاية أجنبية.

وقال الصحافي الأفغاني المخضرم بلال ساروراي، الذي غادر الأحد، إن الوضع خرج عن السيطرة.

وأفاد على تويتر أن ما يحصل يعد بمثابة "مجزرة لأحلامي وتطلعاتي. إنه يوم مأساوي في حياتي".

وفي ولاية جوزجان الشمالية أفادت إذاعة "سلام وطندار" الاثنين بأنه سيسمح لها ببث محتواها بعدما جرت مراجعته في مكتب محلي لطالبان.

وداهم مسلحو طالبان منزل رئيس التلفزيون المحلي "انعكاس"، وصادروا ثلاث سيارات وكمبيوترات تابعة للتلفزيون بعد تفتيش المنزل بكامله.

وكانت المحطة تبثّ نشراتها في شرق البلاد منذ عدة أعوام، لكنها أوقفت أعمالها منذ أيام بسبب التهديدات الأمنية.

استهداف الصحافيين على يد طالبان لم يتوقف